

مستخرج من مداولة المجلس البلدي

بتاريخ 25 ماي 2017

عملا بالاستدعاء الموجه إلى كافة اعضاء النيابة الخصوصية بتاريخ 16 ماي 2017 تحت عدد 310 هذا نصه : " وبعد عملا بالفصل 32 من القانون الأساسي للبلديات أتشرف باستدعائكم لحضور أشغال الدورة العادية الثانية لسنة 2017 المقرر عقدها يوم الخميس 25 ماي 2017 على الساعة الرابعة مساء بمقر البلدية وذلك للنظر في جدول الأعمال التالي :

1- الترفيع النهائي لميزانية 2016

2- المصادقة على ختم الميزان البلدي لسنة 2016

3- تخفيض اعتمادات العنوان الثاني

4- متابعة تنفيذ ميزانية 2017

5- متابعة تنفيذ البرنامج الاستثماري بعنوان 2016/2017

6- تنقيح قانون الاطار

7- تحويل اعتمادات داخل العنوان الاول والثاني

8- النظافة والعناية بالبيئة

ونظرا لأهمية الموضوع فان الحضور متأكد والسلام ./.

التأم مجلس النيابة الخصوصية في جلسته هذه برئاسة السيد جمال جابالله رئيس النيابة الخصوصية وبحضور كافة الاعضاء: ناجي عمر - حمادي بوزيان - العروسي بوغرارة - سنية جابالله وحمادي الهواري كما حضرها سميرة الحاج عبدالله متصرف و محسن ابراهيم الكاتب العام بالبلدية ومحرر الجلسة.

افتتح رئيس النيابة الخصوصية الجلسة بكلمة رحب فيها بكل الحاضرين موجه شكره الى السادة اعضاء النيابة الخصوصية لتولييتهم الدعوة لحضور اول دورة عادية لهم حيث أعطى بسطة وجيزة لسير العمل البلدي واهم الصعوبات وطلب من السادة الحاضرين مزيد العناية بالعمل البلدي لما له من فائدة في تقدم سير التنمية بالمنطقة هذا وأشار وان الدورة التمهيدية الثانية انعقدت بتاريخ 2017/04/28 وتمحورت المشاغل والمقترحات في ما يلي :

- طلب تعهد الطرقات الغير معبدة .
- صيانة الطرقات المعبدة ومعالجة الحفر.
- صيانة شبكة التنوير العمومي.
- برمجة القيام بحملات نظافة لفائدة كافة الاحياء السكنية وفقا لبرنامج تدخّل يتم ضبطها مسبقا .
- طلب اعادة حضيرة عملة الانجراف بالمنطقة البلدية .
- التفكير في تشريك المجتمع المدني وتلاميذ المدارس في حملات النظافة .
- تنظيف محيط المدارس والشوارع الرئيسية.
- طلب مقاومة الكلاب السائبة .
- طلب الاسراع في تنفيذ المشاريع التنموية المبرمجة .
- طلب ايجاد حل لموضوع العقار المراد تسويغه لفائدة اطرانت المستوصف عدد 01 والمبرمج اعادة انجازه.
- طلب اقتناء مادة الجير لاستغلاله في عملية الرش بالمستنقعات داخل الاحياء لما لها من فائدة صحية .

هذا وعبر الجميع عن حماسهم للنهوض بالعمل البلدي والوقوف الى جانب الادارة البلدية لابرار العمل البلدي وتذليل الصعوبات.
ثم تطرق الى عناصر الدورة.

2- المصادقة على ختم الميزان البلدي لسنة 2016:

بين رئيس النيابة الخصوصية ان هذا العنصر قار في كل دورة ماي من كل سنة وافاد قائلا رغم ان مجلس النيابة الخصوصية لم يصهر على تنفيذ ميزانية 2016 لكن وجب التداول بخصوص ختم الميزان البلدي بعنوان 2016 هذا ووفقا للفصل 37 من القانون الأساسي للبلدية تم انتخاب المساعد الأول ناجي عمر لرئاسة المجلس في هذا العنصر هذا وتداول الجميع في اخذ الكلمة حيث تم درس الميزان البلدي لسنة 2016 دخلا وصرفا العنوان الاول والثاني فصلا فصلا فقرة فقرة وفقرة فرعية فقرة فرعية.

هذا وبعد ابداء الراي حصل الاتفاق على ختم الميزان البلدي لسنة 2016 على النحو التالي:

- ستمائة وخمسة وتسعون الف وخمسمائة وستة عشر دينارا و853 مليما 695.516.853 د
المبلغ الجملي لمقايض ميزانية التصرف لسنة 2016 .
- اربعمائة وستة وسبعون الف ومائتان وسبعة دينارا و381 مليما 476.207.381 د
المبلغ الجملي للنفقات المادون بدفعها لتصرف لسنة 2016 .
- ثمانية وسبعون الف وتسعمائة واثنان وثمانون دينارا و219 مليما 78.982.219 د
مبلغ الاعتمادات الباقية دون استعمال بالعنوان الأول والتي يصرح بالغانها .
- اثنان وثلاثون الف وتسعمائة وتسعة وتسعون دينارا 32.999.000 د
مبلغ الاعتمادات الباقية دون استعمال بالجزئين 3 و4 من العنوان الثاني والتي يصرح بالغانها .
- أربعة آلاف وسبعمائة وسبعة وستون دينارا و821 مليما 4.767.821 د
مبلغ الفائض من العنوان الاول الذي يرخص في نقلته الى المل الاحتياطي .
- مائتان وخمسة آلاف وثلاثمائة وخمسة وتسعون دينارا و058 مليما 205.395.058 د
مبلغ الفائض من الجزئين 3 و4 من العنوان الثاني الذي يرخص في نقلة الى المال الاحتياطي .
- تسعة آلاف ومائة وستة واربعون دينارا و593 مليما 9.146.593 د
مبلغ الفائض من الجزء 5 من العنوان الثاني الذي يرخص في نقله الى المال الاحتياطي .
اصرح بالتالي بغلق ميزانية تصرف 2016 .
وفوض المجلس لرئيسه باتمام الاجراءات القانونية في الغرض.

عميرة التوازره في: 2017/05/25

رئيس النيابة الخصوصية

جمال جابالله



اطلعت عليه وصادقت
المستمر في 20 جويلية 2017

المواليا

عادل الخيلاني



قرار غلق ميزانية التصرف لسنة 2016

اني الممضي اسفله جميل عجال رئيس النيابة الخصوصية ببلدية عميرة التوازة ,

• بعد اطلاعه على الفصلين 33 و 34 من القانون الاساسي عدد 64 لسنة 2007 المؤرخ في 18 ديسمبر 2007

• وعلى محضر جلسة بتاريخ 25 ماي 2017

• وعلى الحساب المالي لسنة 2016

• اوقف الى :

- ستمائة وخمسة وتسعون ألف وخمسمائة وستة عشر دينارا و 853 مليما 695.516.853 د

المبلغ الجملي لمقايض ميزانية التصرف لسنة 2016 .

- اربعمائة وستة وسبعون ألف ومائتان وسبعة دينارا و 381 مليما 476.207.381 د

المبلغ الجملي للنفقات الماذون بدفعها لتصرف لسنة 2016 .

- ثمانية وسبعون ألف وتسعمائة واثنان وثمانون دينارا و 219 مليما 78.982.219 د

مبلغ الاعتمادات الباقية دون استعمال بالعنوان الأول والتي يصرح بالغانها .

- اثنان وثلاثون ألف وتسعمائة وتسعة وتسعون دينارا 32.999.000 د

مبلغ الاعتمادات الباقية دون استعمال بالجزئين 3 و 4 من العنوان الثاني والتي يصرح بالغانها .

- أربعة آلاف وسبعمائة وسبعة وستون دينارا و 821 مليما 4.767.821 د

مبلغ الفائض من العنوان الاول الذي يرخص في نقلته الى المل الاحتياطي .

- مائتان وخمسة آلاف وثلاثمائة وخمسة وتسعون دينارا و 058 مليما 205.395.058 د

مبلغ الفائض من الجزئين 3 و 4 من العنوان الثاني الذي يرخص في نقلة الى المال الاحتياطي .

- تسعة آلاف ومائة وستة واربعون دينارا و 593 مليما 9.146.593 د

مبلغ الفائض من الجزء 5 من العنوان الثاني الذي يرخص في نقله الى المال الاحتياطي .

أصرح بالتالي بغلق ميزانية تصرف 2016 .

وفوض المجلس لرئيسه باتمام الاجراءات القانونية في الغرض.

عميرة التوازة في :

رئيس النيابة الخصوصية

جمال جبالله

اطلعت عليه وصادقت

المستقر في 20 جويلية 2017

الوالي

عادل الخبثاني

